١٦/١١/١٩٨٤) موعدين حاسمين للحكم على «صفقة الرزمة» اذا كانت ستنجح ام ستفشل. الموعد الاول بعد ثلاثة اسابيع من عقد الصفقة، والموعد الثاني في منتصف شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤. الموعد الاول يتعلق بالعديد من البنود في صفقة الرزمة التي لم تغلق بعد، والتي يتوجب اصدار قوانين بشأنها لتصبح نافذة ولا يمكن تجاوزها، وهذا ما يفترض بلجنة المتابعة ان تفعله. والموعد الثاني يتعلق بالصراع المحتمل حول تجميد الاسعار من جانب الصناعيين والتجار الذين تمكنوا من رفع اسعار سلعهم بمساعدة الحكومة وصمت الهستدروت في الفترة الاولى بشكل جنبهم الخسارة في ربحية سلعهم. لكن منذ اواسط كانون الاول (ديسمبر)، سيبدأ الصناعيون والتجار بتحمل عبء التجميد على الاسعار، وآنذاك يتوقع بدء الصراع.

وحدد عيشت بعض البنود التي لم تغلق بعد، فأشار الى ما يلي: الاجور: في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) يتوجب على ارباب العمل والهستدروت التوقيع على نسبة علاوة الغلاء التي ستدفع للمستخدمين وفقا لاتفاق الرزمة عن شهر تشرين الثاني (نوفمبر). والاتفاق، بحد ذاته، لا يفي بالغرض في هذا الشأن. فمن ناحية قانونية، لا يجوز للهستدروت التنازل عن كامل علاوة الغلاء نيابة عن المستخدمين، ولذا، هناك حاجة لسنّ تشريع في الكنيست بهذا الشأن، او اللجوء الى اصدار انظمة تستند الى انظمة الطوارىء وبمصادقة الحكومة.

وتناول نحميا شطرسلر (**هآرتس**، ٩/١١/١٩٨٤) موضوع صفقة الرزمة معتبرا اياها مجرد خطوة نفسية لا تفي بغرض استعادة الاقتصاد لعافيته، فقال: «الاخطاء، الحذف، وانعدام الوضوح والاسعار المبالغ فيها التي ظهرت في هذا الاسبوع في لائحة السلع التي نشرتها وزارة التجارة والصناعة، اظهرت للعيان ما كان واضحا سلفا: ان تجميد الاسعار في وضع وصلت فيه وتيرة التضخم الى ١٠٠ بالمئة (!) في السنة، وبينما الحكومة تواصل تدفيق الاموال الى الاقتصاد ـ هو امر غير قابل للتنفيذ. ومن الصعب ان نلقي تبعة ذلك على عاتق المدير العام لوزارة التجارة والصناعة، يهوشواع فورر، الذي كلف بمهمة مستحيلة: تحديد سعر واحد لحوالي ٤٣٤ سلعة تباع في آلاف الحوانيت في كافة ارجاء البلاد بفوارق في الاسعار تصل الى عشرات بالمائة.

«لقد اختار فورر الطريق الاقل خطورة: فقد حدد [لهذه السلع] اسعارا عالية جدا بحيث لا يتاح لاي منتج الادعاء بانه غير قادر على البيع وفق الاسعار المحددة. ولكن من ناحية اخرى، سيتسبب قراره في ارتفاع الاسعار الامر الذي سيجد تجسيده في مؤشر الاسعار لشهر تشرين الثاني (نوفمبر)».

ويستطرد شطرسلر فيقول: «ومن اجل مناقشة صفقة الرزمة بشكل واسع سنفترض غير الممكن: فالاسعار فعلا ستبقى ثابتة طيلة الاشهر الثلاثة. ولكن عندها سيتضح ان نجاح صفقة الرزمة بالذات سيقودنا الى كارثة اقتصادية، اذا لم تتخذ، فورا، خطوات اضافية. قبل الجميع، ستساهم الحكومة في تلك الكارثة، حيث انها ستضطر الى طرح مبالغ هائلة [من العملة الورقية] في السوق خلال الاشهر الثلاثة المقبلة، بسبب استمرار الانخفاض في جباية الضرائب من المستغلين والشركات، وبسبب فقدان الضرائب والرسوم الناجم عن انخفاض الصادرات وتجميد الضرائب على الاستيراد، وايضا بسبب تحول بعض النشاط الاقتصادي الى الاقتصاد الاسود» (**المصدر نفسه**).

ويتوقع شطرسلر ايضا توقف بعض المنتجين عن الانتاج لعدم تمكنهم من الصمود في السوق دون رفع الاسعار، وكذلك انخفاض الاستيراد بسبب عدم جدواه الاقتصادي، الامر الذي سيؤدي الى تقليص كمية السلع المطروحة في السوق». وهذا، بدوره، سيقود الى ازدهار «الاقتصاد الاسود» الذي سيلحق الضرر بواردات الحكومة. واذا اضيفت، الى هذا كله، حقيقتان اخريان، حسب رأي شطرسلر، وهما «ان الاجر الفعلي لن يتآكل على الاقل في الفترة الاولى من التجميد»، و «ان رأس المال الحالي للجميع سينمو تماشيا مع مؤشر الاسعار والدولار»، و «ان الحكومة ستواصل تدفيق الاموال الى السوق في اعقاب مواصلة دعم السلع والصادارات»، عندها سيتضح انه نشأت قوة شرائية هائلة في الاقتصاد ستفتش عن مخرج لها.

ويختتم شطرسلر تحليله بالقول: «في الاحوال العادية تشكل الاسعار صمام امان ضاغطا على الطلب. والفائض في الطلب يرفع الاسعار حتى تصل الى وضع متوازن. ولكن، حسب شروط الصفقة، لا يجوز رفع الاسعار، ولذا تنشأ، في المرحلة الاولى، السوق السوداء...

«وكلما اقتربنا من شهر شباط (فبراير) كلما ازدادت ضغوطات الطلب، وعندها تواجه الحكومة اصعب القرارات. ما الذي تفعله بالنسبة للسلع